جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

"الرَّجْعَى" دراسة في البنية والدلالة

"Al-Ruja" is a Study in Structure and Meaning

إعداد

د. أنور بن محسن أحمد العزاني

قسم اللغة العربية وآدابها بكلية العلوم الإنسانية من جامعة الملك خالد

د. محمد الخليفة محمد أحمد

قسم اللغة العربية وآدابها بكلية العلوم الإنسانية من جامعة الملك خالد

(العدد الثالث والأربعون)

(الإصدار الأول-فبراير)

(الجزء الأول (١٤٤٥هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٤/٦٢٧١م

"الرُّجْعَى" دراسة في البنية والدلالة

أنور بن محسن أحمد العزاني

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.

محمد الخليفة محمد أحمد

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني : Anwarmhsn45@gmail.com

الملخص:

يعالج هذا البحث قضية عدول بناء المصدر عن القياس والقاعدة إلى ما تجيزه استعمالات العربية المسموعة في لغة العرب التي هي أكبر من أن تحيط بها قاعدة أو قياس. وقد كان الناطق العربي على دراية بمواقع الكلام والأبنية في السياقات المختلفة؛ لذا كان يتخير البناء المناسب في إيصال المعنى بقطع النظر عن قياسية ذلك البناء أو سماعيته؛ فالمعنى المنشود، والدلالة المرجوة هما من يقودان المتكلم إلى اختيار الأبنية التي تضمنها السياق. وإذا تأملنا التعبير القرآني نجده قد راعى هذه المسألة، وأولاها أهمية في سياق الآيات الكريمات؛ إذ يختار النسق القرآني، ويعدد في الأبنية بين المألوف المسلوك في كلام العرب، والغريب النادر المسموع الذي لا يخضع للقاعدة أو القياس؛ لأنه يستمد قوة وروده في التركيب من فضاء العربية الواسع الذي قصرت القاعدة أو القياس أن تحصر أبنيته أو تغلق الباب دون وروده. وفي رحاب هذه الفكرة حاول البحث الكشف عن الوظيفة، التي أداها مصدر سماعي نادر الورود في كلام العرب بشهادة علماء العربية من نحويين ولغويين جاء في سياق القرآن الكريم.

الكلمات المفتاحية: الرجعى، المصدر، البنية، الدلالة، النسق القرآني.

"Al-Ruja" is a Study in Structure and Meaning

Anwar bin Mohsen Ahmed Al-Azani.
Department of Arabic Language and Literature, College of Human Sciences, King Khalid University. Kingdom of Saudi Arabia.
Muhammad Al-Khalifa Muhammad Ahmed.
Department of Arabic Language and Literature, College of Human Sciences, King Khalid University. Kingdom of Saudi Arabia.

E-mail: Anwarmhsn45@gmail.com

Abstract:

This research deals with the issue of the renouncement of the Gerund structure to measure and base to what is remitted by the uses of acoustic Arabic in the Arabic language that is too large to be surrounded by a rule or measurement.The Arab speaker was aware of the sites of speech and structures in different contexts, so he chose the appropriate structure to convey the meaning regardless of the standard of that building or its Acoustic, the desired meaning, and the desired indication are the ones that lead the speaker to choose the buildings that are included in the context. The Holy Qur'an has taken care of this issue, and he has taken care of it for a little meditation in the context of the generous verses, and how the Qur'anic layout and variety in the structures choose between the familiar in the words of the Arabs, and the rare, audible and strange who is not subject to the rule or the measurement, because it derives the power of mention in syntax from the broad Arab space Who failed to base or measure to confine structures or close the door without receiving it.In the space of this idea, my research attempted to reveal the job, which was performed by a rare acoustic source in the words of the Arabs by the testimony of Arab scholars from grammatical and linguists who came in the context of the Holy Quran.

key words: *Reference, Source, Structure, Significance, Qur'anic Format.*

المقدمـــة:

إنَّ للتعبير القرآني المُعْجِز طرائقَ هي الغاية في الجمال المقروء، والروعة في الكلام المنطوق، الذي أعجز العرب أن يأتوا بمثله أو قريب من مثله؛ وكيف لا يكون كذلك! وهو كلام رب العالمين، الذي "لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ" [فصلت: ٤١].

وقد ناسب التعبيرُ القرآني في استعماله الصيغَ الصرفية المختلفة اختيارَ صيغةٍ بعينها دون غيرها مما تشاركها في بابها، وصناعتها الصرفية؛ لأداء معانٍ مطلوبة، ودلالات محبوبة لم تكن غير الصيغة المختارة؛ لتُؤديها، وتقربها إلى مقاصد الكلام، الذي أراده الله في كلامه العزيز.

أسباب اختيار البحث:

١- الوقوف على أسلوب التعبير القرآني في اختيار الصيغة الصرفية المناسبة؛ لإظهار المعاني والدلالات.

٢- تنوع دلالة الصيغ الصرفية المختلفة في التعبير القرآني من خلال دراسة صيغة المصدر السماعي النادر "الرجعى".

٣- طبيعة موضوع البحث الذي يجمع بين الصيغة الصرفية والمعنى.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الآتي:

١- دلالة إحلال صيغة المصدر السماعي محل المصدر القياسي، وبيان أثره في المعاني والوظائف المتعددة من خلال التعبير القرآني.

٢- استعمال التعبير القرآني للمصدر بصيغ متعددة؛ لإظهار مقاصد الكلام معاني، وما ينبثق عنها من معاني تفسير آي القرآن الكريم.

٣- دراسة صيغة المصدر السماعي "الرجعى" من الموضوعات التي فيها تداخل المعاني الدلالية بين مباني الصيغ ومعانيها.

٤- اختيار المصدر السماعي (الرجعى) دون المصدر القياسي (الرجوع) من التوسع في الصيغ الصرفية؛ للدلالة على المعنى المقصود.

أهداف البحث:

١- تناول دراسة صرفية دلالية تربط بين المعنى والصيغة والدلالة.

٢- إبراز دور المصدر السماعي في إحداث تغير المعنى الدلالي للصيغ الصرفية.

٣- إيضاح مدى مطاوعة الصيغة الصرفية للمعنى المقصود في التعبير القرآني.

٤- الكشف عن بقاء دلالة الصيغة الصرفية في بابها الصرفي من عدمه.

٥- إسهام استعمال "الرجعى" في إظهار أجمل المعاني والدلالات في الصيغ الصرفية.

تساؤلات البحث:

سيجيب البحث -بإذن الله تعالى- عن:

١- العلاقة بين الصيغة وأثرها في بيان مقاصد الكلام ودلالاته؟

٢- الإضافة التي يؤديها المصدر السماعي "الرجعى" بدلًا من المصدر القياسي "الرجوع"؟

٣- مدى مطاوعة صيغة المصدر السماعي للمعاني المقصودة في التعبير القرآني الذي ورد فيه؟

٤- إظهار جمال معاني استعمال صيغة "الرجعى" في التعبير القرآني الوارد فيه؟

منهج البحث:

بما أن طبيعة البحث دراسة صرفية دلالية؛ فسيعتمد – بإذن الله تعالى– على المنهج الوصفي القائم على الاستقراء من خلال عرض أقوال العلماء المفسرين واللغويين والنحاة في لفظة "الرجعى"، وبيانها، وتحليلها عبر الجمع والتتبع لها في مظانها.

توطئة:

العدول لغةً: مصدر للفعل (عدل – يَعْدِل)؛ أي مالَ وجارَ. والعدول: الميل عن الشيء أو الطريق أو تغيير الجهة، والعَدْلُ أن تعْدِل الشيء عن وجهه وطريقته؛ فتميل به إلى وجهة أخرى؛ تقول: عدلتُ فلانًا عن طريقه، وعدلت الدابَّةَ إلى موضع كذا[١] .

والعدول اصطلاحًا: هو خروج الكلمة عن بنيتها أو حكمها المتعارف عليه في القاعدة الأصلية أو ميلها عن القياس المطرد في كلام العرب والنظام اللغوي [٢].

وقد عد أبو عبيدة العدول نوعًا من طرائق ما تجيزه اللغة العربية في الاستعمال اللغوي في كلام العرب؛ ولهذا وقع في القرآن، وجاز وفق تعبير أبي عبيدة[٣] .

وذكره ابن جني في باب" قوة اللفظ لقوة المعنى"، وقصد به مجيء كلمتين من جذر واحد على صيغتين مختلفتين؛ تكون إحدى الصيغتين أقوى في لفظها من حيث الزيادة التي فيها، وأقوى في معناها؛ لهذه الزيادة؛ فالزيادة في المبنى تدل على الزيادة في المعنى[٤].

وظاهرة العدول في اللغة العربية خصيصة من خصائصها التي تتميز بها عن غيرها من اللغات؛ إذ يكون العدول طريقًا لبيان دلالات، وأداء وظائف لم تكن لتظهر في السياق لو كان قد جاء على النظام المألوف، والباب المطروق في كلام العرب

---

(١) – يُنظر: العين:٣٩/٢، وجمهرة اللغة: ٦٦٣/٢، ولسان العرب: ٤٣٥/١١.

(٢) – يُنظر: الإعجاز الصرفي: ١٤١.

(٣) – يُنظر: مجاز القرآن:١٣/١.

(٤) – يُنظر: الخصائص: ٢٦٨/٣.

وفقًا للقاعدة أو القياس اللغوي المطرد؛ فكان الخروج والعدول ملحة لغوية دلالية تؤدي وظيفة معنوية ترفع من إعجاز التركيب أو الكلام.

المصدر لغة: صدر: الصَّدْرُ: أعلى مُقَدَّمِ كُلِّ شيءٍ، وصَدْرُ القناةِ أعلاها، وصَدْرُ الأمر أوَّلُه. وطريق صادر في معنى يصدُر عن الماء بأهلِه، وكذلك يَرِدُ بهم... والمصدَرُ: أصلُ الكلمة الذي تَصدُرُ عنه الأفعال(١).

قال أحمد بن فارس:" (صَدَرَ) الصَّادُ وَالدَّالُ وَالرَّاءُ أَصلانِ صحيحانِ، أحدُهُما يَدلُّ على خلَاف الْوِرد... فالأول قولهم: صدر عن الماء، وصدر عن البلاد، إذا كان وردها ثُمَّ شخَصَ عَنْهَا"(٢).

وذكر السهيلي أن" المصدر صادر عن الفعل (والفعل) أصل له، وذلك أنك إذا جعلته مصدرًا صار بمعنى الصدور والصدر"(٣).

ويعد الخليل بن أحمد أوّلَ من أطلق على المصدر هذه التسمية اللغوية التي تتسق في معناها مع المعنى النحوي عند البصريين خاصة، الذين احتجوا بهذا المعنى اللغوي على كون المصدر أصلًا للفعل.

قال ابن المؤدب: "وأول من سماه مصدرًا ووسمه به الخليل بن أحمد(٤) .

المصدر اصطلاحًا: الاسم الدال على الحدث مجردًا من الزمان، وتضمن أحرف فعله لفظًا أو تقديرًا أو معوضًا مما حذف؛ نحو: شرب شربًا، وشارك مشاركة، وعد عدة(٥) .

---

(١) – يُنظر: العين: ٧/٩٤-٩٥، ولسان العرب: ٤/٤٤٥.
(٢) – مقاييس اللغة:٣/٣٣٧.
(٣) – نتائج الفكر في النحو:٥٨، وينظر: شرح المفصل: ٤/٤٦.
(٤) – دقائق التصريف: ٦٠.
(٥) – يُنظر: الأصول في النحو:١/١٦٢، وجامع الدروس العربية:١/١٦٠.

فالمصدر –إذن– اسم يدل على ماهية الحدث، ويدرك بالذهن من غير أن تكون به حاجة إلى الزمان أو المكان أو متعلقات أخرى؛ كالعدل والإحسان في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [سورة النحل: ٩٠]. (١)

والمصدر لا يدل على مسمى، وإنما يتضمن حدثًا على غرار الفعل؛ قال ابن مالك: (٢)

الْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَي الفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

قال ابن يعيش:" والمصادر لا تدل على الزمن من جهة اللفظ، وإنما الزمان من لوازمها وضروراتها"(٣).

وقد وضعت المصادر في الأصل للدلالة على الحدث مجردًا من الزمن، ولكنها قد تخرج عن هذا الأصل، وتتجاوز هذه الدلالة الوضعية عند استعمالها في السياق؛ إذ تستعمل حينًا بمعنى المشتقات، وبمعنى أسماء الذوات حينًا آخر.

وقد تناول النحاة مسألة مجيء المصادر بمعنى المشتقات في أسلوب خاص سموه الوصف بالمصدر(٤)؛ كقول الشاعر: (٥)

نَعاءِ جُذامًا غَيْرَ مَوْتٍ ولا قَتْلٍ ولكنْ فِراقًا للدّعائمِ والأصلِ

أي: غير ميّتين ولا مقتولين، ولكن مفارقين.

---

(١) – يُنظر: الكافية في النحو: ١٩٢/٢.

(٢) – ألفية ابن مالك: ٥٤.

(٣) – شرح المفصل: ٨٣/١.

(٤) – يُنظر: الكتاب: ١٢٠/٢، والمقتضب: ٣٠٦/٤.

(٥) – البيت من الطويل للكميت بن زيد، الديوان: ٣٤٧.

وتكمن دلالة دخول معنى وظيفي جديد على بناء المصدر غير معنى المصدرية في دلالة المبالغة والتوكيد؛ لأنه لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلا ويصحبه عدول من معنى إلى معنى؛ فقولك: (أقبل ركضًا) تقديره: (أقبل راكضًا) لا يطابقه في المعنى... وقد جاء العدول من الوصف إلى المصدر لأداء غرضين:

الأول: المبالغة؛ فإن المصدر هو الحدث المجرد، والوصف هو الحدث مع الذات؛ فـــ(ساعيًا) في قولك: (أقبل أخوك ساعيًا) يدل على الحدث وذات الفاعل، أما المصدر فهو الحدث المجرد من الذات والزمن؛ ولهذا يمتنع الإخبار عن الذات بالمصدر؛ فلا يقال: (محمد سعيٌ)، ولا (هو ركضٌ) بل يقال:(محمد ساعٍ)، و (هو راكض). فإذا قلت (أقبل أخوك سعيًا) كان المعنى أن أخاك تحول إلى السعي نفسه، ولم يبقَ فيه شيء من عنصر الذات، ولم يبقَ فيه ما يثقله من عنصر المادة بل تحول إلى حدث مجرد وهذا عين المبالغة وقوتها في المثال والتركيب.[١]

الرُّجْعَى تَفْسِيرِيًّا: [٢]

ذكر أهل التفسير في معنى الآية أن هذا الكلام واقع على طريقة الالتفات إلى الإنسان تهديدًا له وتحذيرًا من عاقبة الطغيان، وتحقيرًا لما هو فيه من حيث مآله إلى البعث والحساب والجزاء على طغيانه؛ فالله قد خوّف عباده بالرجعة القريبة إليه مهما طال العمر بهم والحياة.

---

(١)- يُنظر: معاني النحو، السامرائي:٢/٢٨٨.

(٢) - يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن: ٢٤/٥٢٢، والوسيط في تفسير القرآن المجيد: ٤/٥٢٩، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٥/٥٠٢، والتفسير الكبير: ٣٢/٢٢١، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٣/٦٦٣، ولباب التأويل في معاني التنزيل:٤/٤٤٨، والبحر المحيط في التفسير:١٠/٥٠٨، وتفسير القرآن العظيم: ٨/٤٢٢، واللباب في علوم الكتاب:٢/٢٣٣، والجواهر الحسان في تفسير القرآن:٥/٦٠٩، والتحرير والتنوير:٢٢/٢١٥.

فأخبر الله – عزّ وجلّ – عن الإنسان أنه ذو فرح وبَطَر وطغيان من حيث يرى نفسه قد استغنى بما معه من مال، ثم تهدده الله وتوعده ووعظه بقوله: ﴿إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى﴾ [سورة العلق]؛ أي: إلى الله المصير والمرجع، وسيحاسبك على جميع أعمالك؛ ومنها مالك من أين جمعته؟ وفيم صرفته؟

وروى أبو العباس شهاب الدين القسطلاني من حديث عبد الله بن مسعود قال: "منهومان لا يشبعان: صاحب العلم وصاحب الدنيا، ولا يستويان؛ فأما صاحب العلم فيزداد رضى الرحمن، وأما صاحب الدنيا فيتمادى في الطغيان، ثم قرأ عبد الله ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى (٦) أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى (٧) إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى (٨)﴾. [سورة العلق] [(١)]

ولا يزال الإنسان مفتقرًا إلى مولاه في حياته ومماته وغناه وفقره، محذرًا له سوء حالاته مؤكدًا لأجل إنكارهم ذلك بـــ﴿ إِنَّ إِلَى رَبِّكَ﴾؛أي المحسن إليك بالرسالة التي رفع بها ذكرك، لا إلى غيره من التراب ونحوه "الرُّجْعَى"؛ أي الرجوع الأعظم الثابت الذي لا محيد عنه، أما الدنيا فلا محيد فيها عن الإقرار به، فإنه لا يقدر أحد على شيء إلا بتقديره، وأما الآخرة فبما أثبت في غير آية من آيات كتابه العظيم؛ فيحاسب الناس بأعمالهم، ويجازي كلَّ أحد بما يستحق من ثواب أو عقاب، ففيه وعيد للطاغي وتحقير لكل غنى مقطوع بموته؛ فقد خوفه من عواقب الرجعى في أسلوب التقرير؛ لأنه أوقع في النفس وأروع للّب.

---

(١)– أخرجه القسطلاني في المواهب اللدنية: ٤٥/٢، وثمّة رواية أخرى صححها المحدث الألباني من رواية أنس بن مالك" منهومان لا يشبعان: منهوم في العلم لا يشبع منه، ومنهوم في الدنيا لا يشبع منها"، يُنظر: مشكاة المصابيح: ٨٦/١.

الرُّجْعَى صَرْفِيًّا:

يقول ابن مالك في باب أبنية المصادر من الثلاثي وغيره: [١]

وَلِلْمَصَـــادِرِ أَوْزَانٌ أُبَيِّنُـها فَلِلثّلاثِي مَـــا أُبْدِيهِ مُنْتَحِـــلا

فَعْلٌ وفِعْلٌ أَوْ بِتَاءٍ مُؤَنّـــ ثٍ أَو الأَلِفِ المَقْصُورِ مُتّصِلا

وأشار ابنه بدر الدين – في شرحه الأبيات السابقة –إلى أن الثلاثي يأتي على مصادر كـ(فَعْلى، وفِعْلى، وفُعْلى) بألف التأنيث؛ وهذا معنى قول الناظم: (أو الألف المقصور متّصلا)؛ نحو: دعا دعوة، وذكر ذِكرى، ورجع رُجعى[٢].

وقد جاءت صيغة (الرجعى) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى﴾ مصدرًا سماعيًّا على غير المصدر القياسي المطرد في منطوق العرب واستعمالهم؛ وهو (الرُّجُوع) على وزن (فُعُول).

قال سيبويه:" وأما كلّ عملٍ لم يتعد إلى منصوب. فإنه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدى، ويكون الاسم فاعلًا والمصدر يكون فُعُولًا، وذلك نحو: قَعَدَ قُعُودًا وهو قاعِدٌ، وجَلَسَ جُلُوسًا وهو جالِسٌ، وسَكَتَ سُكُوتًا وهو ساكِتٌ"[٣].

وقد حكم الرضي بغلبة هذا الوزن (فُعُول) في كل (فَعَلَ) اللازم؛ بقوله:" والغالب في فَعَلَ على فُعُول". [٤] وذكر ابن سيده أن وزن (فُعُول) الأصل المطرد في كل فعل ثلاثي على (فَعَل – يفعُل)، و(فَعَل – يفعِل)؛ نحو: قَعَدَ قُعُودًا، وجَلَسَ جُلُوسًا[٥].

---

(١) – شرح لامية الأفعال: ٧٣.

(٢) – يُنظر: شرح لامية الأفعال:٧٣.

(٣) – الكتاب: ٩/٤.

(٤) – شرح الشافية: ١٥٣/١.

(٥) – يُنظر: المخصص: ٢٨٠/٤.

وقال بدر الدين (ابن الناظم):" وأما (فُعُول)؛ فمقيسٌ في مصدر اللازم من (فَعَل) ما لم يكن فِعْلَ صوت، أو داء، أو فرار، ونحوه... فمتى كان (فَعَلَ) اللازم لغير ذلك فقياس مصدره (فُعُول)؛ نحو: جَلَسَ جُلُوسًا، وقَعَدَ قُعُودًا"(١).

ويكون العدول في أبنية المصادر القياسية إلى السماعية لأداء دلالة مخصوصة، ووظيفة معنوية سيأتي بيانها عند الحديث في دلالة المصدر (الرجعى) في هذا البحث(٢).

وقد جاء وزن مصدر (فَعَلَ) الثلاثي على (فُعْلى) قليلًا في كلام العرب؛ وذلك من خلال العودة إلى مصادر السماع في كلام العرب واستعمالاتهم، التي ذكرَتْ أن "مصادر الثلاثي كلها تأتي على فَعْلٍ، وفَعَلٍ، وفِعْلٍ، وفعول، وفَعَالٍ، وفِعَالٍ، وفُعَالٍ، وفعولٍ، وفُعَلٍ، وفَعلٍ، وفِعَلٍ، وفُعْل، وفَعَلانٍ، وفُعلان، وفعيل، وفَعْلانٍ، وفِعلانٍ، وفَعَالةٍ، وفِعَالةٍ، وفعولةٍ، وفَعْلةٍ، وفِعْلةٍ، وفُعْلةٍ... وقد يأتي المصدر قليلًا على فُعْلى، وفَعْلَى، كالرجعى، والبشرى، والشكرى (٣) ."

فيظهر أن صيغ (فُعلى وفَعلى وفِعلى) جاءت قليلًا في كلام العرب، وقد عقد لها سيبويه بابًا، ومثّل لها بالكلمات: رُجعى، وبُشرى، وعَدوى، وذِكرى، ومثلها (قُربى) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ [الأنعام: ١٥٢]؛ مصدر قرُب يقرُب قُرْبا وقربانا وقُربى.

---

(١) – شرح لامية الأفعال: ٧٩.

(٢) – يُنظر: ص ١٠.

(٣)– كتاب الأفعال، لابن القوطية: ٣، ويُنظر: المزهر: ٢/١٠٠.

قال سيبويه:" هذا باب ما جاء من المصادر وفيه ألف التأنيث؛ وذلك قولك: رجعته رجعى، وبشرته بشرى، وذكرته ذكرى"(١).

وقال ابن يعيش:" وقد جاءت مصادرُ فيما يتعدّى فعله مؤنّثة بالألف، نحو: "رَجَعْته رُجْعَى، وذكرته ذِكرَى، فالرُّجْعَى بمعنى الرجوع، والذكْرَى بمعنى الذكْر"(٢).

وقد عدّ ابن عصفور أن أوزان هذه المصادر من النوادر القليلة في كلام العرب؛ فتحفظ ولا يقاس عليها كما هي عادة العلماء والرواة في تصحيح القياس للغريب من الأبنية والكلام(٣).

وقد بيّن ابن القوطية أن المصدر يأتي" قليلًا على (فُعْلى)، و(فَعْلى)، كالرُّجعى، والبُشرى، والشُّكرى".(٤) وقال سيبويه – في أثناء حديثه عن بعض المصادر التي تأتي على القياس كثيرًا، وعلى السماع قليلًا–":فإنما هذه الأقل نوادر، تحفظ عن العرب، ولا يقاس عليها"(٥).

ويبدو أن ورود البناء ورودًا نادرًا وقليلًا هو السماع المخالف للأبنية القياسية سواء أكانت أبنية مستعملة في كلام العرب أم غير مستعملة؛ كما بينها سيبويه بقوله:" وقالوا: ضربها الفحل ضرابًا كالنكاح، والقياس ضربًا، ولا يقولونه كما لا يقولون نكحًا وهو القياس"(٦).

---

(١)– الكتاب: ٤/٤٠.

(٢) – شرح المفصل: ٤/٤٩، ويُنظر: شرح لامية الأفعال: ٧٣.

(٣) – يُنظر: الممتع الكبير في التصريف:٣٤٧.

(٤) – كتاب الأفعال: ٣.

(٥) – الكتاب: ٤/٨.

(٦) – المرجع السابق: ٤/٩.

لذا كانت المصادر السماعية هي التي تُسمع في الفعل خارجًا عن الوزن القياسي الذي يجب أن تكون عليه، وهذا النوع من المصادر لا يكون مطردًا فيما شابهه من الأفعال؛ إذ لا نستطيع أن نقيس عليه الأفعال التي جاءت عن العرب، ولم نسمع مصادرها، وهو يحفظ من الفعل نفسه ولا يقاس عليه غيره(١).

وقد كان تبادل صيغ المصدر وتعددها في كلام العرب واستعمالاتها لقيم دلالية، ونوع من المواءمة والاتساق، الذي أقره علماء العربية في غير صفحة من صفحات مصنفاتهم بين العربية ومعانيها في موادها المعجمية وصيغها الصرفية.

قال السيوطي:" وأما أهل اللغة والعربية فقد كادوا يُطْبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني"(٢) .

وقد دفع هذا التعددُ والمناسبةُ العلماءَ إلى متابعة هذه الظاهرة، وملاحظة اطراد هذه الأبنية بالنسبة إلى أفعالها؛ فأطلقوا عليها (الأبنية القياسية)، وعدم اطرادها؛ فأطلقوا عليها (الأبنية السماعية)؛ فتوزعت أبنية العربية في منطوق العرب بين الأبنية القياسية والسماعية.

وربما كان هذا التوزيع بين القياسي والسماعي في الأبنية مستندًا إلى لهجة دون أخرى؛ وقد أشار الرضي إلى هذا المعيار بقول الفراء:" إذا جاءك (فَعَلَ) مما لم يُسمع مصدرُه؛ فاجعله (فَعْلًا) للحجاز، و(فُعُولًا) لنجد"(٣).

---

(١) – يُنظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٤٥.

(٢) – المزهر: ١/٤٠، ويُنظر: الاقتضاب: ٢/١٤٨.

(٣) – شرح الشافية: ١/١٥٠-١٥١، ويُنظر: البحر المحيط: ٩/٣٦٧

وقد أطلق النحاة على هذه المصادر مصطلحات متعددة؛ منها (السماع)؛ يقول سيبويه:" كما قالوا: الشَّبع فلم يجيئوا به على نظائره، وذا لا يجسر عليه إلا بسماعٍ"(١).

وأطلق عليها ابن جني مصطلح (الشاذ)؛ فقال:" وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا"(٢).

وذكر الرضي مصطلح (غير قياسي) عند حديثه في أبنية بعض المصادر: "وذكر المصنف منها – ههنا–ما جاء غير قياسي، أو جرى فيه تغيير"(٣).

يُزاد على مسألة تعدد مصطلحات هذه المصادر السماعية صعوبة ضبط دلالات تلك المصادر القياسية عامة بلْهَ السماعية في قاعدة قياسية تجمعها كلها، أو باب يضم وظائفها ودلالاتها.

قال سيبويه في باب (هذا بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها):"وهذه الأشياء[المصادر] لا تضبط بقياس، ولا بأمر أحكم من هذا... وقالوا: وثب وثْبًا ووثوبًا، كما قالوا: هدأ هدْءًا وهدوءًا " (٤).

الرُّجْعَى دِلالِيًّا:

جاء المصدر السماعي (فُعلى)، النادر في كلام العرب، القليل في الاستعمال بشهادة أقوال العلماء النحويين واللغويين في ما تقدم من صفحات هذا البحث في كلمة (الرجعى) من قوله تعالى:﴿إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى﴾؛ ليؤدي دلالة في المعنى،

(١) – الكتاب: ٥٣٨/٣.
(٢) – الخصائص:٩٨/١.
(٣) – شرح الشافية: ١٦٣/١.
(٤) – الكتاب: ١٥/٤.

ووظيفة في التعبير ما كان ليؤديها المصدر القياسي (فُعُول) المطرد في كلام العرب، الكثير في الاستعمال؛ لنعلم أن للكلمة في التعبير القرآني قيمة عظيمة، ومزية جليلة لا يرقى إليها كلام العرب على عظيم فصاحتهم، وكبير بلاغتهم؛ لأن القرآن الكريم كلام الله العظيم، المعجز في ألفاظه وبيانه، وصدق الله القائل في محكم التنزيل:﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [سورة الإسراء: ٨٨]

ومن الدلالة المعنوية والوظيفة السياقية لمجيء هذا المصدر السماعي (الرُّجْعَى) الآتي:

١- وظيفة التناسب الصوتي بالفاصلة القرآنية؛ لأن فواصل الآيات قبلها وبعدها في سورة العلق مبنية على الألف المقصورة، قال تعالى:﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى (٦) أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى (٧) إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى (٨) أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى (٩) عَبْدًا إِذَا صَلَّى (١٠) أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى (١١) أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى (١٢) أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى (١٣) أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى (١٤) ﴾ فهذه الفاصلة القرآنية (الألف المقصورة) التي أدّت إلى التناسب؛ وهو" اختيار المواد اللفظية من جهة ما يحسن في ملافظ حروفها وانتظامها وصيغها ومقاديرها لتؤدي المعنى المراد... مع تحقق الانسجام الصوتي والإيقاع النغمي"[(١)].

(١) – من القيم الدلالية لفواصل القرآن الكريم: ١٣٢٩-١٣٢٩.

وبيّن الرماني حكمة مجيء فواصل القرآن، وما تؤديه من وظيفة بقوله: " وفواصل القرآن كلها بلاغة وحكمة؛ لأنها طريق إلى إفهام المعاني التي يحتاج إليها في أحسن صورة يدل بها عليها"(١).

وأشار الرافعي –كذلك– إلى أن هذه الفواصل التي تنتهي بها آيات القرآن صور تامة للأبعاد التي تنتهي بها جمل الموسيقى، وهي متفقة مع آياتها في قرار الصوت اتفاقًا عجيبًا يلائم نوع الصوت والوجه الذي يساق عليه بما ليس وراءه في العجب مذهب(٢).

ولا يخفى على ذي تأمل أن الفواصل القرآنية من الإعجاز اللغوي الذي أبهر به الله –عزّ من قائل– العربَ؛ إذ أجراها في كلامه على سنن كلامها، وما أحبوه في منطوقهم، وأكثروا منه في استعمالاتهم؛ فوجدوا في القرآن أحسن مما عرفوه، وأفضل مما دأبوا عليه؛ يقول الفراء:" قال اللَّه تبارك وتعالى: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾ [القمر:٥]، معناه: الأدبار، وكأن القرآن نزل على ما يستحب العرب من موافقة المقاطع، ألا ترى أَنَّهُ قال: ﴿إِلى شَيْءٍ نُكُرٍ﴾ [القمر:٦]"(٣) .

ولمثل هذا المظهر من مظاهر إعجاز التعبير القرآني قال كبير من كبراء قريش (الوليد بن المغيرة):" والله لقد سمعت من محمد آنفًا كلامًا ما هو من كلام الإنس ولا هو من كلام الجن وإنّ له لحلاوة، وإنّ عليه لطلاوة، وإنّ أعلاه لمثمر، وإنّ أسفله لمغدق، وإنه ليعلو ولا يُعلى عليه"(٤).

---

(١)– ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: ٩٨.

(٢) – يُنظر: تاريخ آداب العرب:١٤٢/٢.

(٣) – معاني القرآن: ٢٢٤/٣.

(٤) – بهجة المحافل وبغية الأماثل:٧٩/١.

فقد عدل التعبير القرآني عن المصدر القياسي (فُعُول –الرجوع) إلى المصدر السماعي (الفُعْلى– الرجعى) مراعاة حق الفواصل، التي تؤدي إلى انسجام الحروف من خلال الجرس الصوتي، وتمام المعنى المراد؛ إذ" من القصور أن نرد إلى ملحظ الإيقاع وحده خروج إحدى الفواصل المتماثلة عن الأصل؛ ذلك لأن مثل هذا الخروج في البيان القرآني المعجز؛ إذ يحقق تناسب الفاصلة –إيقاعيًّا–مع نسق الفواصل [كما] يحقق في الوقت [نفسه] تناسبها –تعبيريا–مع ما تقتضيه طبيعة المعنى، أو تتطلبه خصوصية السياق"(١).

وأختم بكلام الزركشي الدال على قيمة الفاصلة القرآنية في جرْسها اللفظي، وبيانها المعنوي، القائل:" ذكر الزمخشري في كشافه القديم أنه لا تحسُن المحافظة على الفواصل لمجردها إلا مع بقاء المعاني على سدادها على النهج الذي يقتضيه حُسْنُ النظم والتئامه كما يحسُن تخير الألفاظ المونقة في السمع، السلسة على اللسان إلا مع مجيئها منقادة للمعاني الصحيحة المنتظمة فأما أن تُهمل المعاني، ويهتم بتحسين اللفظ وحده غير منظور فيه إلى مؤداه على بال فليس من البلاغة في فتيلٍ أو نقير"(٢).

٢- عدل التعبير القرآني إلى صيغة (الفُعْلى – الرُّجعى)، المنتهية بألف التأنيث(٣)؛ للدلالة المعنوية المتمثلة في الموضع (المَرجِع) الأخير للإنسان مهما طال أخذه بين مواقف الدنيا أو عرصات الآخرة؛ إذ يستقر بين يدي الله، ولا يُنصب إلى غيره؛ فيكون موضع قراره من جنة أو نار مفوّضًا إلى مشيئة الله(٤).

---

(١) – حول الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم:٦٧.
(٢) – البرهان في علوم القرآن:١/٧٢.
(٣) – يُنظر: الكتاب:٤/٤٠، وشرح المفصل:٤/٤٩، ومعجم القواعد العربية: ٨٢.
(٤) – يُنظر: التفسير الكبير:٢٨/١٢٥.

وقد ذكر ابن عاشور أن انتهاء هذه الصيغة (الفُعْلى– الرُّجعى) بزيادة ألف التأنيث تدل على زيادة قوة المعنى الموجود في المصدر (الرُّجعى)، وغير الموجود في المصدر (الرجوع)؛ لأن الزيادة في المبنى تدل على الزيادة في المعنى؛ وصيغة (الرُّجعى) مزيدة بألف التأنيث؛ فيكون المصدر (الرُّجعى) مستعملًا في مجازه؛ وهو الاحتياج إلى المرجوع إليه(١).

وجاء في التفسير البياني أن المعجميين يضعون (الرُّجعى) مع (الرجع)، و(المرجع) و(الرجعان)، مصادر للفعل رجع. وأحسن أن صيغة (الرُّجعى) ليس ملحوظًا فيها المصدرية ولا التأنيث، بقدر ما يلحظ فيه إطلاق الرجوع إلى غايته القصوى. ولم تأتِ صيغة (الرُّجعى) في القرآن الكريم إلا في هذه الآية؛ ردعًا للإنسان المغتر عن طغيانه، ونذيرًا له بأن إلى ربك غاية مصيره ونهاية رجعاه(٢).

ويظهر في عدول التعبير القرآني عن المصدر القياسي (الرجوع) إلى المصدر السماعي (الرجعى) أن استعمال صيغة (الرجعى) تدل على المعنى المعجمي في الفعل (رجع) مع زيادة قوة معنى المصدر وغايته القصوى؛ وهي الدلالة غير الموجودة في المصدر القياسي (الرجوع) الذي يدل على المعنى المعجمي في الفعل (رجع) ليس غير والله أعلم!

ومما يدل على هذه الدلالة المعنوية في صيغة المصدر السماعي (الرجعى) أن معظم المفسرين عند ذكر معنى (الرجعى) ودلالته في الآية الكريمة يقولون: إن الرجعى هنا بمعنى الرجوع (٣)؛ بخلاف لو جاء التعبير اللغوي للآية بصيغة مصدر

---

(١) – يُنظر: التحرير والتنوير:٢٢/٢١٥.

(٢) – يُنظر: التفسير البياني للقرآن الكريم:٢/٢٥.

(٣) – يُنظر: تفسير القرآن: ٦/٢٥٧، والكشاف: ٤/٧٧٧، وفتح الرحمن في تفسير القرآن:٧/٤٠١، وفتح القدير:٥/٥٧٢.

(الرجوع) لما اضطر المفسرون إلى قولهم: الرجوع هنا بمعنى الرجعى؛ لأن الأصل في مصدر الفعل(رجع) هو (الرجوع) وما كان باقيًا على الأصل لا حاجة به إلى التفسير والتوضيح، وما خرج عن الأصل والقياس المطرد في منطوق العرب احتاج إلى التفسير والتوضيح وتمثيله بما هو مشهور في القاعدة والقياس.

٣- حكم بعض النحاة على المصادر التي قلّ اطرادها في كلام العرب، وخالفت القياس في كونها جرت على غير أفعالها، أو أنها وقعت موقع المصادر بأنها أسماء المصادر(١).

وقد جاء هذا الحكم من النحاة تفسيرًا لغويًّا منطقيًّا يتماشى وروح اللغة؛ إذ نظروا إلى بعض الألفاظ التي وجدوها تحمل معنى المصدرية مع زيادة فيها أو نقص عن أصل فعلها الثلاثي؛ فأطلقوا عليها مصطلح (اسم المصدر) كما فعلوا مع بعض الألفاظ التي وجدوها تدل على معاني الأفعال ولا تقبل علاماتها؛ فأطلقوا عليها مصطلح (اسم الفعل).

من ذلك ما أورده صاحب كتاب "الطُّرَّة" وزن (الفُعلى) ومثّل له بكلمة (الرُّجعى) تحت عنوان الفصل العاشر (فصل في اسم المصدر)؛ فقال: (٢)

سُمــاةُ مَبْنــاهُ مَـــا زِيْدَتْ بِمَبْدَئِهِ ... مِيمٌ بِكِلْمَتِها الإِشْراكُ مَا عُقِــلا

أَو مَا خَلَتْ مِنْ حُرُوْفِ الفِعْلِ بُنْيَتُهُ ... لَفْظًا وقَصْدًا ومَا أُعْطي بِهِ بَدلا

إلى أن قال في وزن (فُعلى):

وجاء فُعْلى بِفَتحِ الفا وضَمَّتِها ... وجَاءَ فَعُولًا بِشَكْلَيْ فَائِها شُكِلا

---

(١) – يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب:١/١٧٨، وشرح التسهيل: ٢/١٧٨، وارتشاف الضرب:٢/٤٩٩، وشرح شذور الذهب: ٤٩٢، ومعجم قواعد اللغة العربية: ٤٥-٤٦.

(٢) – الطرة توشيح لامية الأفعال لابن مالك: ٤٥٧.

وفي ضوء ذلك يُحكم على وزن (الفُعْلى – الرجعى) بأنها جاءت على غير المصدر القياسي؛ لكونها مشتملة على زيادة في آخرها (الألف المقصورة) لا تجري على فعلها الثلاثي (رجع).[١]

وقد أشار ابن خالويه إلى مجيء اسم المصدر على غير المصدر؛ كقولهم: عذبته عذابًا، والمصدر منه تعذيبًا، وأعطيته عطاء، والمصدر منه إعطاء، ومنه قراءة ابن مسعود: "وَنُزِّلَتِ الْمَلَائِكَةُ إِنْزَالًا" [الفرقان:٢٥]، ولم يقرأ تنزيلًا[٢].

فالدلالة المرادة في التعبير القرآني ستختلف من حيث التعبير بالمصدر (الرجوع) أو باسم المصدر (الرجعى)؛ لكونهما يفترقان على أساس تصور وجودهما في الذهن والمفهوم الاصطلاحي لمعناهما ودلالتهما؛ إذ إن المصدر الجاري على حروف فعله (الرجوع) يدل على الحدث منسوبًا إلى فاعله ومن أحدثه؛ كقولنا: رجوع زيد متأخر! فـ(رجوع) المصدر الحقيقي القياسي لفعله (رجع)؛ فهو يدل على حدث الرجوع المنسوب إلى فاعله (زيد)؛ فالمصدر حدث يصدر عن فاعله، بخلاف اسم المصدر (الرجعى) الذي يدل على حقيقة الحدث (المادة اللغوية الأصلية) مجردًا غير منسوب إلى من يحدثه...أو كما عبر عنه أبو حيان بأنها أسماء أخذت من مواد الأحداث، ووضعت علمًا على أصل الحدث وذاته قبل وقوعه[٣].

فـ(الرجعى) في التعبير حقيقة إجبارية لا اختيارية؛ فهي تقع رغم إرادة فاعلها المعنوي لا الحقيقي الذي يحدث الفعل حقيقة عن إرادة وقدرة ورغبة فيه، بل فاعل معنوي يتطاوع مع الفعل في قبوله وإجرائه على نفسه؛ كفعل الوجود أو الفناء

---

(١) – يُنظر: شرح التصريح على التوضيح:٣/٢.

(٢) – يُنظر: ليس في كلام العرب:٢٢٧، وتفسير القرطبي:٢٤/١٣، والبحر المحيط:١٠٠/٨.

(٣) – يُنظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٦٤/٥.

والموت؛ إذ لو تُرك الأمر إليه في مغادرة الدنيا والرحيل عنها لما وافق عليها أو رضي عنها!!

وقال ابن القيم – بعد أن تعرض للفرق بين المصدر واسمه– :"... وأما الفرق المعنوي؛ فهو أن المصدر دال على الحدث وفاعله؛ فإذا قلت تكليم وتسليم وتعليم ونحو ذلك دلّ على الحدث ومن قام به؛ فيدل التسليم على السلام والمسلم وكذلك التكليم والتعليم، وأما اسم المصدر فإنما يدل على الحدث وحده. فالسلام والكلام لا يدل لفظه على مُسلِّم ولا مُكلِّم بخلاف التكليم والتسليم، وسر هذا الفرق أن المصدر في قولك: سلم تسليمًا وكلم تكليمًا بمنزلة تكرار الفعل؛ فكأنك قلت: سلم سلم، وتكلم تكلم، والفعل لا يخلو عن فاعله أبدًا، وأما اسم المصدر فإنهم جردوه لمجرد الدلالة على الحدث؛ وهذه النكتة من أسرار العربية"(١).

فدلالة المصدر (الرجوع) القياسي في الفعل (رجع) يدل على الإرادة والقدرة على فعل ذلك الأمر من فاعله، ولكن سياق التعبير القرآني في الآية يدل على وعيد الله العظيم وتهديده وتحذيره للطاغي المستغني، وتحقير لما هو فيه من حيث مآله الحتمي إلى الله؛ فلهذا عدل في التعبير إلى (الرجعى) الدال على الحدث من غير النسبة إلى فاعلها؛ لأنها من المعاني التي لا يملك معها الإنسان تقديمًا ولا تأخيرًا؛ لكونها بيد الله الواحد سبحانه وتعالى!!

(١) – بدائع الفوائد: ١٣٧–١٣٨، وينظر: الكليات: ٦٨٠.

الخاتمة:

بعد تمام الرحلة –بفضل الله– خلص البحث إلى النتائج الآتية:

١– أن البينة الصرفية تؤدي دورًا رئيسًا في سوق التركيب إلى المعاني المرادة، والدلالات المطلوبة في السياقات المختلفة.

٢– أن التبادل بين الأبنية الصرفية في السياق العربي بلْهَ التعبير القرآني ليس اعتباطًا؛ بل يحمل دلالات جديدة، وغايات قيمة كما أبان البحث دلالة هذا التبادل بين بناء (فُعُول – الرُّجوع)، وبناء (الفُعْلى – الرُّجعى).

٣– أن الضابط الحقيقي في ورود البنية الصرفية المعينة ليس القياس أو السماع، بل المعنى المراد هو المسؤول عن ذلك بقطع النظر عن قياسية البناء أو سماعيته.

٤– أن للفاصلة القرآنية أثرًا واضحًا في الإيقاع الصوتي والتناغم فضلًا عن الدلالة والمعنى؛ إذ ليس الأمر محصورًا في الجانب اللفظي بل الجانب المعنوي أيضًا.

مسرد المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

١- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٣٨٥هـ.

٢-ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.

٣-الأصول في النحو، لأبي بكر، المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، د.ت.

٤-الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم: دراسة نظرية تطبيقية للتوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، لعبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ.

٥-الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لأبي محمد عبد الله بن محمد البَطَلْيَوسي، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١٩٩٦م.

٦-ألفية ابن مالك، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك، دار التعاون، صنعاء، د.ط، د.ت.

٧-البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط١٤٢٠هـ.

٨-بدائع الفوائد، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب، المعروف بابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط، د.ت.

٩-البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، القاهرة، ط١، ١٣٧٦هـ.

١٠-بهجة المحافل وبغية الأماثل في تلخيص المعجزات والسير والشمائل، ليحيى بن أبي بكر الحرضي، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.

١١-تاريخ آداب العرب، لمصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت.

١٢-تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، لمحمد الطاهر ابن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر، تونس، ط١٩٨٤م.

١٣-التفسير البياني للقرآن الكريم، لعائشة محمد علي عبد الرحمن، المعروفة ببنت الشاطئ، دار المعارف، القاهرة، ط٧، د.ت.

١٤-تفسير القرآن، لأبي المظفر، منصور بن محمد السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

١٥-تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

١٦-التفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر، الملقب بفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

١٧-ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٧٦م.

١٨-الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ.

١٩-جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

٢٠-جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، ط ٢٨، ١٤١٤هـ.

٢١-جمهرة اللغة، لمحمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٢٢-الجواهر الحسان في تفسير القرآن، لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد الثعالبي، تحقيق: محمد علي معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٣-حول الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم، لحسن طبل، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط١، ١٩٩٩م.

٢٤-الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ط٤، د.ت.

٢٥-دقائق التصريف، لأبي القاسم محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ.

٢٦-ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٧-شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٢٨-شرح المفصل، لابن يعيش، يعيش بن علي، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٩-شرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.

٣٠-شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ.

٣١-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، د.ط، د.ت.

٣٢-شرح لامية الأفعال، لبدر الدين المعروف بابن الناظم، دار عمر بن الخطاب، القاهرة، مكتبة الإمام الوادعي، صنعاء، ط١، ١٤٣١هـ.

٣٣-فتح الرحمن في تفسير القرآن، لمجير الدين المقدسي الحنبلي، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر (إصدَارات وزَارة الأوقاف والشُؤُون الإسلامِيّة - إدَارَةُ الشُؤُونِ الإسلاَمِيّةِ)، ط١، ١٤٣٠هـ.

٣٤-فتح القدير، لمحمد بن علي الشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٣٥-الكافية في علم النحو، لابن الحاجب جمال الدين بن عثمان، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

٣٦-كتاب الأفعال لابن القوطية، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.

٣٧-الكتاب، لعمرو بن عثمان، المعروف بسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ.

٣٨-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٣٩-الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد الثعلبي، تحقيق: ابن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٤٠-الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، د.ت.

٤١-لباب التأويل في معاني التنزيل، لعلاء الدين علي بن محمد، الملقب بالخازن، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٤٢-اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين ابن عادل الحنبلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٤٣-لسان العرب، لمحمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٤٤-ليس في كلام العرب، للحسين بن أحمد ابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مركز النخب العلمية، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩هـ.

٤٥-مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط١٣٨١هـ.

٤٦-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب، ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٤٧-المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٤٨-مدارك التنزيل وحقائق التأويل، لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي، تحقيق: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٤٩-المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٥٠-مشكاة المصابيح، لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٨٥م.

٥١-معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط١، د.ت

٥٢-معاني النحو، لفاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ١٤٢٠هـ.

٥٣-معجم العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، القاهرة، د.ط، د.ت.

٥٤-معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذيّل بالإملاء، عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ.

٥٥-معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة، ط١٣٩٩هـ.

٥٦-المقتضب، لمحمد بن يزيد، المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.

٥٧-الممتع الكبير في التصريف، لعلي بن مؤمن، المعروف بابن عصفور، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٥٨-من القيم الدلالية لفواصل القرآن الكريم، لنائل إسماعيل، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد ٢٦ (٦) ٢٠١٢م.

٥٩-المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، لأبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ط، د.ت.

٦٠-نتائج الفكر في النَّحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ

٦١-الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.